المبحث الرَّابع

العَـــــدل

بالعـدل قـامت السَّـمـوات والأرض ، وبه أُمـر الرسـول ﷺ ﴿ **وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ** ﴾[1] وبه جـاءت الشـريعـة الإسـلامـيَّـة ، بل هي العـدل ذاته : ﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً** ﴾[2]، قـال العلمـاء : « صـدقـاً في الأخبـار وعدلاً في الأحكام »[3].

ولقد كـان من الكلمـات الأثيـرة عند الملك عبـد العزيز رحمـه الله : « لا يدوم الملك إلا بدولة عادلة »[4].

بناءً على هذا فإن المفترض في مجتمع يطبِّق شريعة الإسلام من جهة ، ويحكمه صاحب تلك الحكمة من جهة أخرى أن يكون العدل وارف الظِّلال على ربوعه ، منبثقاً من الناس تجاه أنفسهم ومن حولهم ، ومن الدولة تجاه الشعب وتجاه الدول الأخرى متجلِّياً هذا العدل في صور عديدة .

لن أتحدَّث هنا عن صور العدل ذات المنحى الجزئي والشخصي التي عادةً ما تتداول عند الحديث في هذا الصدد كفرض الملك عبد العزيز العقوبة على من يثبت عليه أنه منع مشتكياً من الوصول إليه ، ومثل عدم استثناء نفسه من الخضوع للشريعة وقضاتها مساوياً نفسه بالآخرين ، وكقول الملك فيصل في وصف حرص الملك عبد العزيز على إنفاذ الحق على أيِّ شخص حتى ولو كان من أهله وأبنائه : « إنَّ والدي لا يفرِّق بيننا وبين أبناء شعبه ، وليس للعدالة

---

(١) الآية رقم (١٥) من سورة الشورى . (٢) الآية رقم (١١٥) من سورة الأنعام .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ٢/ ١٦٧ .

(٤) توحيد المملكة العربيَّة السعوديَّة ، لمحمد المانع ، ص ٣٢٧ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ.

ميزانان يزن بأحدهما لأبنائه ويزن بآخر لأبناء الشعب، فالكل سواءٌ عنده والكل أبناؤه »[1].

لكني سأشير إلى بعض العناصر ذات العموميَّة ثقافيَّةً واجتماعيَّةً ، حيث أقيم العدل - استلهاماً من الشريعة- في كلٍّ منها بين طرفيه اللذين لا بد للخارج عن الشريعة من الاندفاع لأحدهما على حساب الآخر :

العدل بين جوانب كينونة الإنسان :

اقتضتْ حكمة الله - تعالى - حينما خلق الإنسان أن يكون مركَّباً من عنصرين ؛ العنصر الرُّوحي الذي مظهره التعبُّد والقيم ، والعنصر المادي الحيواني الذي مظهره المطالب الغريزيَّة .

وكان لا بدَّ ليتحقَّق الوجود الكامل للإنسان الذي به يستطيع القيام بوظيفته على هذه الأرض أن تلبَّى لهذين العنصرين مطالبهما بالعدل ، فلا يُهضَم حقُّ أيِّ واحد منهما ولا يُضخَّم على حساب العنصر الآخر .

هذا العدل لم يتحقَّق تاريخيّاً إلا في ظل الاحتكام إلى شريعة الله الحقَّة ، أمَّا خارج شريعة الله فإن الجنوح لأحدهما على حساب الآخر كان هو السَّائد ، وتختلف الحضارات أو الأمم في نوع العنصر الذي يجنح لجانبه .

لقد ضخَّمتْ الديانة الكنسيَّة في أوربا الجانب الرُّوحي ، وبالتالي أهملتْ بل حطَّمتْ الجانب المادِّي في الإنسان ، حتى ذبلتْ حياته ، وانحطَّ طموحه الحضاري .

وحينما انفلتت أوربا من قبضة التحكم الكنسي قذفتْ بنفسها للطرف

(١) من حياة الملك عبد العزيز ، للأحيدب ، ص ٣٩، الطبعة الأولى ،١٣٩٩هـ، الرياض .

الآخر فجعلتْ الجانب المادِّي هو الغاية التي تحصر بها همّها ، وتكرِّس لها جهدها ، يستوي في ذلك المذهب اللّيبرالي الذي ترعى فيه الدَّولة حركة الناس فاتحةً أمامهم مجالات الأنشطة الماديَّة دون اهتمامٍ موازٍ ، أو حتى مقاربٍ بالجوانب الروحيَّة والقيميَّة .

أو المذهب الماركسي الذي حسم الموقف تماماً في هذا المجال « فقلَّص دوافع الإنسان وحاجاته ونوازعه ومناشطه إلى حدِّها الأدنى ، الذي يستوي فيه مع الحيوان متمثِّلةً بالطعام والكساء والجنس . وتبقى الحاجات الأخرى مضطهدةً مراقبةً »[1]، بل تصادر كليَّةً بصفتها إفرازاتٍ للمراحل الاقتصاديَّة غير السَّويَّة في القرون الماضية .

ولهذا أقيمت المقابلة بين « الدين والقيم » من جهة و « التقنية » من جهة أخرى، وجُعلا وفق الرؤية الشيوعيَّة كفَّتين متضادَّتين ارتفاع أحدهما نزولٌ للآخر ، فكلما كثر التكنوقراط « رجال العلم المادي » وامتدَّتْ هيمنتهم الفكريَّة والسلطويَّة كان ذلك انحساراً لرجل الدين بما يمثِّله من عقائد غيبيَّةٍ وقيمٍ خلقيَّةٍ « إنسانيَّة » .

ولقد عانت كثيرٌ من الشعوب الإسلاميَّة في ظلِّ توجُّهات فكريَّة وسلطويَّة تأخذ بهذا المنحى اليساري ، فتحارب الدين والتربية الإسلاميَّةً والقيم الخلقيَّة في الروابط الأخويَّة والعفَّة والنَّخوة ونحوها ، مما تتصوَّر عقبات أمام التقدُّم المادِّي والتحضُّر التقني الذي به تلحق بالركب الحضاري العالميً السَّابق في هذا المجال ، وكان من شأن الأخذ بهذا المنحى أن قُلبتْ أمور هذه المجتمعات رأساً على عقبٍ ، فدمِّرتْ الفضائل الإنسانيَّة ، وتحكَّمت الأنانيَّة

(١) العدل الاجتماعي ، لعماد الدين خليل ، ص ٢٣ ، مؤسسة الرسالة .

والصراعات الماديَّة النفعيَّة ، وأُهين أصحاب الرُّجولة وعلماء الدِّين ، وأُعليَ الأراذل وأسافل الناس همَّةً ومروءةً وديناً ، وانتشرتْ أخلاق الفحش ، والظلم والبغي ، وعبادة الدُّنيا والاستهتار بالدِّين والأخلاق الفاضلة .

وعموماً فقد تدهورتْ أحوال هذه المجتمعات في كلا الجانبين الإنساني ، الذي كانت الأمة المسلمة على الرَّغم من تقهقرها المادي تتفوَّق به على الغرب ، والمادي الذي فقد الأساس القيمي الذي يحفظه ، ولم يجد العقليَّة « النفعيَّة » التي استطاع بها الغرب أن يحافظ بقدرٍ مَّا على مصالحه الماديَّة .

أمَّا المجتمع السعودي فإنَّ اعتماده للشريعة الإسلاميَّة التي أقامت العدل بين هذين الجانبين ، جعله يتفادى الانحياز لأيٍّ من هذين الطرفين ، ويعطي لكلٍّ منهما حقَّه المطلوب له شرعاً في حدود الإمكانات المتاحة والظروف القائمة .

فقد دعم الجانب الإنساني بالتربية الدينيَّة وإعمار بيوت العبادة وإقامة مؤسسات الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ودعم الجمعيات الخيريَّة والحفاظ على تقاليد المجتمع الإنسانيَّة في العلاقات ، وجعل القيم الخلقيَّة وحسن السيرة عنصراً مهمّاً في اعتبار الأشخاص خاصةً عند المؤسسات التي ستتحمَّل مسؤوليَّاتهم ، طلاباً في جامعةٍ أو موظَّفين في إدارةٍ . . . إلخ .

كما دعم الجانب الثاني « المادي » بتحضير المجتمع وتشجيع الحركة الاقتصاديَّة في الزراعة والصناعة ، وفتح المجال للعلوم التقنيَّة التي تؤهِّل قادرين على إنماء هذه الجوانب ، ووضع الخطط التنمويَّة المتلاحقة في هذا الشأن ، وليس الوفاء بهذين العنصرين انجذاباً لطرفين متقابلين كما يتصوَّره الذين لا يفهمون الإسلام حقَّ فهمه ، فيتوهَّمون أنَّ المملكة بصنيعها هذا تحاول

أن تجمع بين المتناقضات ، فهي تدعم الجانب الديني والقيمي خضوعاً لتراثها الذي لا تستطيع الانفكاك عنه ، وتدعم الجانب المادي مجاراةً لنزعة العصر وموجة الحضارة الماديَّة .

كلا إنَّ إعطاء هذين الجانبين متطلَّباتهما بالعدل والتناسب المتوازن منبثقٌ ابتداءً من توجيه الشريعة الذي يحفز المسلم إلى طلب «حسنة الدُّنيا وحسنة الآخرة معاً » وهذا الأمر قائمٌ في وعي مسؤولي الدَّولة ومخطِّطي سياستها العامة .

« إنَّ المملكة -يقول خادم الحرمين الشريفين- مثلما هي مصمِّمةٌ بحول الله على تحقيق أهدافها وخططها الإنمائيَّة والوطنيَّة ، وعلى تقوية مركزها المالي وتعزيزه ، فإنها مصمِّمةٌ أيضاً على استكمال قوَّتها العسكريَّة وتعزيز أمنها الوطني ، وسيكون هذا المَطْمَح محور اهتمامنا وركيزة سياستنا دائماً .

ولكن قبل كلِّ شيء فإنَّ اعتمادنا على الله ، وليس على ثروة ولا خلافه، نحن أنعم الله علينا بشيءٍ أعظم من الثروة المعدنيَّة ؛ إننا نحن مهبط الوحي وأكرم هذه الأمة بأن جعلها قدوةً للإسلام والمسلمين ، وأخرج محمّداً لكي يقود الأمة ليس فقط العربيَّة . . وبطبيعة الحال الثروة أيّاً كانتْ سواءٌ بترولية أو معدنيَّة أو خلافها فكل شيءٍ قابلٌ للنضوب .

إنَّ ثروة المواطن السُّعودي في العقيدة الإسلاميَّة ، هذه الثروة الحقيقيَّة لهذه البلاد التي يجب أن نعتمد عليها بعد الله . . إننا عندما نتمسَّك بعقيدتنا الإسلاميَّة لا شكَّ أن الله أكرمنا ، وذلك أن كل هذه الأشياء التي نراها الآن لم تأت إلا نتيجة أنَّ هذه البلاد وطن الوحي »[1] .

---

(١) كلماتٌ منتقاةٌ ، ص٤٨ - ٤٩ .

* ومما يربط بهذا المسار التوازن **فيما يتعلَّق بالعلم الشرعي بين إهماله ، أو حصر العلم الذي يوجِّه شباب الأمة إليه به ، والتنكر للعلم التقني** ، فقد وقعت البشريَّة في هذا المجال بين تفريطٍ أو إفراطٍ .

كانت أوربا في عصورها المدرسيَّة تحارب كنائسها وجود معارض خارج دائرة كتبها المقدَّسة ، وتعدُّ أي حركة للعقل خارج دائرة هذه الكتب نوعاً من الزندقة والخروج على الدِّين، لأنه لا عِلم إلا ما في تلك الكتب .

وحتى من المسلمين حصل شيءٌ من ذلك ، والسبب أن الأئمة -رحمهم الله- كانوا قد وقفوا من علم الكلام والفلسفة والمنطق الأرسطي موقف رفض حاسم ، ورفضوا اعتبارها علماً؛ لأنها تبحث في القضايا الغيبيَّة اعتماداً على العقلِ البشري الذي يفقد الأساسات التي تخوله تحقيق نتائج علميَّة بدون اعتماده على الوحي .

وكان هذا موقفاً واعياً منبثقاً من توجيهات الإسلام ، ولكن بعد تعاقب القرون فهم بعض المتأخرين أن رفض علم الكلام والفلسفة ينسحب على العلوم الأخرى « الطبيعيَّة» كالطب والفلك والأحياء ونحوها خاصةً وأنها في تلك العصور كانت محسوبةً من الفلسفة؛ ولهذا صارتْ تنحسر شيئاً فشيئاً حتى أصبحتْ غريبةً بل مستنكرةً ، واقتصر التعليم على علوم الشريعة واللغة العربيَّة ، وقد عانتْ كثيرٌ من المجتمعات الإسلاميَّة في إدخال موادّ العلوم الاجتماعيَّة والتجريبيَّة في المدارس، ثمَّ دخلتْ ولكن تقليد الغرب في اعتماد هذه العلوم بصفتها العلم الحق وحده ، أدَّى إلى الجور على علوم الشريعة فضخمتْ هذه العلوم الاجتماعيَّة والتقنيَّة في مناهجها وقيمها المعرفيَّة والاجتماعيَّة وضويقت العلوم الشرعيَّة باسم التطور أحياناً ، وتحت دعوى

إفسادها عقليَّة الإبداع لدى التلاميذ أحياناً ، والهدف واحدٌ هو إقصاء هذه التعاليم، وتجفيف منابع التديُّن والفضيلة في حياة الناشئة حتى فقد التعليم الشرعي تماماً من التعليم العام أو انحصر في دراسة تاريخيَّة لحضارة المسلمين ، أو نبذ جزئيَّة في الأخلاق بين طوفان من المعارف والنظريات تشحن بها مواد تلك العلوم الاجتماعيَّة والطَّبيعيَّة ، مما جعل الناشئ في تلك المجتمعات وهو مسلم من آباء مسلمين يعرف عن الغرب وتاريخه وعن النظريات النفسيَّة والاجتماعيَّة والمعارف العامة أكثر بكثير مما يعرف عن تعاليم دينه وتاريخ أمته وحاضرها، فأصبح جاهلاً بالإسلام لا يعلم حقيقة العقيدة الإسلاميَّة ولا يفقه أحكام عباداته وأخلاقه ومعاملاته ، ولا يشعر بهويَّته الإسلاميَّة التي تربطه بسلف الأمة وبعالمه الإسلامي الحاضر .

في المجتمع السعودي الأمر بخلاف ذلك ، فالعلم الشرعي بقي هو ركيزة التعليم الثابتة على تطوُّرات المناهج ، وتنوُّع التخصُّصات ، يأخذ الناشئ منه في المراحل المختلفة ما يؤسس عقيدةً صحيحةً راسخةً لديه ، وما يفهمه بأحكام الشريعة في الشعائر والأخلاق وفي تعاملاته الاجتماعيَّة المتنوِّعة ، وفي دعوته إلى الله ، وما يربطه بأمته الإسلاميَّة ماضيها وحاضرها ربطاً ولائيّاً صادقاً .

فضلاً عن دعم العلم الشرعي التخصصي الذي يؤدِّي رجاله دورهم المتميِّز في البناء الحضاري للدولة تعليماً وقضاءً ودعوةً وغيرها .

أمَّا العلم التقني فقد أخذ مقامه هو الآخر مدعوماً بتوجيه الدِّين للمسلم أن يعمر هذا الكون ويغني نفسه ومجتمعه عن الحاجة لغير المسلمين حتى في أمور الدنيا .

والنهضتان « نهضة العلوم الشرعيَّة وتطبيقاتها، ونهضة العلوم المدنيَّة

وتطبيقاتها » في المملكة على الرغم من قصر مسيرة التعليم النظامي الزمنية خير شاهد على منطق العدل بين هذين النوعين من العلم المهيمن في حياة الأمة ونهضتها .

* **أمَّا الأصالة والمعاصرة أو الحداثة والتراث** فقد سبق بيان موقف المملكة إزاءها في غير مكان من هذا البحث ، وغاية ما يؤكَّدُ هنا هو أن المجتمع السعودي وعياً منه بالقضيَّتين معاً : الحداثة والتراث ، وقبل ذلك انسجاماً مع التزامه الإسلامي لم يجنح لإحداهما على حساب الأخرى .

لقد كانت الاتجاهات القوميَّة والماركسيَّة ونحوها من اتجاهات التغرب تجنح للحداثة على حساب التراث ، الحداثة بالمفهوم المتغرب الذي يعني : « تغييراً في كل الاتجاهات لبنى الواقع والفكر العربيين ، إنها اندراجٌ دون أوهامٍ في العالميَّة والحضارة الماديَّة »[1] .

وقد أشقتْ هذه الاتجاهات بلاد المسلمين التي وقعتْ تحت سطوتها الفكريَّة أو السياسية .

نظرة العدل التي حاول المجتمع السُّعودي اعتمادها في التعامل مع هذه القضيَّة هو أنه استقبل الحداثة والتراث معاً ليأخذ منهما ما ينفعه ويحقق مصالحه ، ويتوقى ما فيهما من نقص وفساد معتمداً معياراً لا يخيس وهو تعاليم الكتاب والسنة وفق الفهم السَّلفي السَّليم ، وقد حقَّق في هذا المجال توازناً فريداً حقق له النجاح في الاستثمار الأمثل للتراث والحداثة معاً ، في التنظيم السياسي ، وفي القضايا الاجتماعيَّة كقضيَّة المرأة مثلاً ، وفي السِّياسة التعليميَّة وغيرها من القضايا .

---

(١) اغتيال العقل ، ص ١٩٤ ، مصدر سابق .

العدالة الاجتماعيَّة :

قضيَّة العدالة الاجتماعية أو ما تسمى بصورة أعمّ (المسألة الاجتماعيَّة) موضع اهتمام المفكِّرين وصانعي النظم في عصرنا الحديث في مختلف جوانبها .

لقد ادَّعت الرَّأسماليَّة أنها تحقق العدالة الاجتماعيَّة بفتحها المجال للحريَّة الفرديَّة أن تأخذ أبعادها الممكنة ، في التملُّك والكسب واستثمار كل المجالات المتاحة ، وأن الإمكانات التي يحصلها الشخص تخوله أن يتمادى في قفزاته ، ويشغل من يستطيع تشغيلهم ممن قصرتْ بهم إمكاناتهم عن مقاربة موقعه ماديّاً .

وقد كشفتْ الرَّأسماليَّة عن صور بشعة من الاستغلال ومصِّ دماء الشعوب لحفنة من الناس وعدد من الشركات الكبرى ، وأصبح أغلب الناس أشبه بالرقيق في ظلها مرهقاً بالديون التي تطاوله عمره كله ، وتحيطه الأنظمة التي لا مناص له من قبولها وإن كانت لحساب غيره على حسابه . وعلى الرغم من التحسينات التي يحاول بها دفع الابتزاز والظلم بالتنظيم وحماية حقوق العمّال إلا أنها ما تزال مثلاً للظلم والتسلط وتقسيم المجتمع إلى مستكبرين ومستضعفين .

وقد طُرحَتْ عديدٌ من المشاريع « الاشتراكيَّة » في أوربا لحل معضلة الرَّأسمالية التي أصبحتْ « ظلماً اجتماعيّاً صارخاً » وأبرز هذه المشاريع كان ما قدَّمه " كارل ماركس " ورفيقه " إنجلز " مما عرف بعد ذلك بالماركسية التي زعمتْ أنها وحدها المحقِّقة للعدالة الاجتماعيَّة من خلال تحطيم الرَّأسماليَّة تماماً وإلغاء الملكيَّات وقيام «حكم الطبقة العاملة » حيث تقوم الدولة أو الطبقة الحاكمة نيابةً عن المجتمع بإدارة واستثمار وتوزيع الأموال العامة بأكبر عدد ممكن من التساوي بين الجميع وفق شعار : « من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته »[1] .

(١) انظر : العدل الاجتماعي ، لعماد الدين خليل ، ص ٨ ، مصدر سابق .

ولكنها هي الأخرى كانت خراباً للديار منذ بدأ تطبيقها وصارتْ تتراجع كلما زاد تدهور الحياة بسببها حتى انهارتْ أخيراً وأعلنتْ إفلاسها الرهيب بعد ما خدعت الناس زمناً ، وتصوَّر كثيرٌ من المثقفين -حتى من أبناء المسلمين- أنها المنهج الحق المرتكز على العلم والحتميَّة التاريخيَّة التي ينبغي أن تساق الأمة إليها .

والحقيقة أن العدالة الاجتماعيَّة التي يتحقق بها القسط الشامل لكل الناس فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات لا توجد خارج شريعة الله التي بيَّن فيها منهج العلاقات العادلة فيما بين الناس ، وفيما بينهم وبين الدولة ، وفيما بينهم وبين أصحاب العمل والعمَّال ، وحقوق القربى والجوار وضعاف المجتمع . . . إلى غير ذلك من مسالك العدالة كما قرَّرتها شريعة الله في الكتاب والسنة .

والمملكة العربية السعودية التزاماً بمنهجها في تطبيق شريعة الإسلام سعتْ في وضع نظمها إلى اعتماد تلك المسالك متوقِّيةً الوقوع في المزالق الشائنة التي ارتكستْ فيها الرأسماليَّة أو الاشتراكيَّة .

لقد قامت العلاقات بين الناس على أساس الإخاء الإيماني لا على الطبقيَّة الصراعيَّة ، وعلى الحقوق الشَّرعيَّة بين العمال وأصحاب العمل ، ورعتْ ضعفة المجتمع من العجزة والمسنِّين بالضمان الاجتماعي وغيره ، ونفت الضرر والضرار قدر الإمكان .

وهكذا تكاملتْ التشكيلة النظاميَّة المتعلِّقة بالمسألة الاجتماعيَّة في جزئيات نظاميَّة متناسقةً يجمعها تحقيق العدل الاجتماعي لكل الناس ، خلافاً للنظم الرَّأسمالية أو الاشتراكيَّة أو ما تلقف منهما حيث التناقضات العجيبة في مسالكها بل قبل ذلك في صميم النظريات وأسسها .

الانتماء العائلي بين القبليَّة العمياء والتمرد:

هنا طرفان في الانتماء العائلي وجد كلٌّ منهما في أكثر من مجتمع ماضياً وحتى الآن:

الأوّل : هو الذي ما يزال تسيطر على أصحابه النزعة القبليّة المتمثِّلة بحميَّة جاهليَّة يقدم فيها ما يتصوَّره، أو يصوَّر له على أنه مصلحة القبيلة على مصلحة الوطن ، بل على ولائه الديني ، والغالب أن مجتمعاً تسوده هذه النزعة يذهب ضحيَّة بين القبائل المتصارعة، وتصبح قيادته سخريةً لدى أتباع تلك القبائل .

وما تزال هذه الروح القبليَّة سائدةً في دول أفريقية وغيرها من حولنا ، وما تزال عقليَّة الشاعر القديم حيَّةً في نفوس أفرادها :

وهل أنا إلا من غزية إن غوتْ غويتُ وإن ترشد غزيَّةُ أرشد

الطرف الثاني : هو الذي حطَّم هذه النزعة القبليَّة وربط الأفراد ببدائل أخرى تتمثَّل في « الوطن » أو « نظريَّة » من النظريَّات السياسيَّة أو تجمُّعات سياسيَّة واجتماعيَّة كالنقابات والنوادي ، وقد سعى هؤلاء إلى تفكيك الرَّوابط العائليَّة حتى يضمنوا صحة ولاء هؤلاء الناشئة لما وجهوهم له فأغروهم بالتمرد على آبائهم والتنكر لأهليهم ، في الزواج والسفر والانتماء لأحزاب وهيئات ونحوها، وهذا جارٍ في بعض البلاد الإسلاميَّة .

أمَّا غيرها وبالذات في الدول الاشتراكيَّة فإنها وصلتْ إلى درجة تعمية الطفل عن معرفة أسرته حتى يكون انتماؤه للحزب انتماءً خالصاً ، وحتى تنتفي شبهة الملكيَّة من الوالد لولده[1] .

(١) انظر : العدل الاجتماعي ، ص ١٧ ، وفيه : « حتى الأسرة لم يعد يعرف فيها زوجٌ ولا والدٌ بعينه على نحو الأسر المعروفة ، فالمرأة مشاعة من لون مشاعٍ » ، تعليقاً على ما جاء في الثورة الثقافيَّة في الصين .

في المجتمع السعودي اتساقاً مع تعاليم الشريعة سعى الملك عبد العزيز – رحمه الله – إلى تهذيب الحمية القبليَّة لتكون حميةً للدين وولاءً للوطن المسلم الذي يعيش فيه الجميع تحت مظلَّةٍ واحدةٍ يذعن لها الجميع وهي مظلَّة التوحيد .

وقد سعت النظم المختلفة تعليميَّةً وقضائيَّةً واجتماعيَّةً إلى بناء الفرد السعودي على تعاليم الإسلام لتكون له شخصيَّته القائمة على العلم الشرعي والإيمان الديني متحرِّرةً من الانسياق وراء عاطفة هَوْجَاءَ تسوقه إلى صرخةٍ قبليَّةٍ لا يدري حقيقة سببها ولا نتيجتها وعاقبتها الدينيَّة والدنيويَّة .

ولكن هذه التعاليم والنظم رعت الحقوق القرابيَّة التي جاءتْ بها الشريعة الإسلاميَّة وأكدتها سواءٌ كانت بين الآباء والأبناء أو بين ذوي الرحم مما أسلفنا الحديث عنه .

المهم أنَّ المملكة أقامت هذه العلائق القرابيَّة على ميزان قسط لا إفراط فيه ولا تفريط ، مما جعلها تحقِّق مصلحة الفرد ، والعائلة كلّها ومصلحة المجتمع والوطن كله .

* **ومما وقع فيه الجنوح المهين مما يتعلق بالأسرة : « المرأة »** التي حاق بها الإهمال بل والازدراء والاحتقار التي يستعيدها الغربيون من تاريخهم السابق حين أنكروا حتى إنسانيَّتها ، مما أوقعهم في ردَّة فعلٍ تجاوزتْ بهم حدود تقديرها حقَّ قدرها الإنساني والأنثوي إلى القذف بها في الهواء باسم تحريرها والارتقاء بها ، وما يزالون يقلبونها سفلاً وعلواً بزعم هذه الحريَّة واستيفاء حقوقها التي هضمتْها إياها في العصور السابقة حتى أصبحتْ لعبةً بأيدي شياطين الإنس من الرجال والنساء أنفسهن ، وابتذلتْ أيما ابتذال ، حتى فقدت –في الأفلام الخليعة وعروض الأزياء ، ومسابقات الجمال وصحافة الجنس

والإغراء . . . – إنسانيَّتها التي كرمها الله بها وعادتْ أدنى من الحيوان .

ولم تنج المسلمة في كثيرٍ من مجتمعات المسلمين من الوقوع في بعض هذه الدركات نتيجة دفعها من قِبَل هؤلاء الشياطين الذين لا يخافون الله ، وماتتْ في نفوسهم الغيرة الإنسانيَّة .

في المجتمع السعودي كانت المرأة بحكم إسلامها تشعر بكرامتها ، وكان الرجل يقدر مقامها ويجلُّ موقعها الاجتماعي ربَّة بيت وحاضنةَ طفلٍ وزوجةً وأمّاً وأختاً .

وحينما تنوَّعتْ مجالات الدراسة والعمل في المجتمع في ظل حركته الحضاريَّة كان للمرأة مشاركتها الإيجابيَّة دارسةً وعاملةً وقائمةً بدورها التنموي داخل البيت أو خارجه لكن مع احتفاظها بعفافها وشرفها وأنثويَّتها وإنسانيَّتها ، ودون تفريط بأيِّ ذرَّة مما تقتضيه فطرتها أو يقرره دينها ؛ لأن المرأة كالجوهرة الصَّافية يشوِّهها الدنس البسيط ويفسد صفاءها .

الانحراف بين الوقاية منه ومواجهته:

مشكلة المجتمعات المعاصرة البعيدة عن هدي الله سواءٌ كانت كافرةً أو كانت مجتمعات مسلمةً متغرِّبةً في نظمها وحياتها الثقافيَّة والاجتماعيَّة أنها تفقد بقدر كبير جدّاً مبدأ « الوقاية من الإجرام والانحراف » قبل وقوعه ، وإن كانت تعاقب عليه بعد حدوثه ، بل إن هذه المجتمعات تمارس إغراءً بالجريمة وفتحاً لأبوابها ، حتى ليقول المرء أحياناً : إنها تدعو أفراد المجتمع للمنافسة في مقارفتها ، ويتمثل هذا الإغراء في صور عديدة منها :

– الدعاية الإعلاميَّة وبالذات في مسلسلات الإجرام والاستغلال التي

ترسم للشاب أسلوب التعدِّي ، وتُظهره بطلاً طيلة حلقات المسلسل ، وإن كشف خطؤه في آخر الحلقة الأخيرة .

- التفكك العائلي الذي يشعر فيه الشاب بضعف الرقابة عليه من والديه وعائلته، وعدم تربيته في حضن عائليٍّ دافئ يشعر معه بقيمة الحياة المستقيمة .

- تشريع ما يدفع الناس دفعاً إلى الجريمة ، كالتبرج والسفور والاختلاط والخلوة ، والاستغلال المادي من خلال بعض القواعد القانونيَّة المغرية بهذا ، مثل : « القانون لا يحمي المغفلين » .

- تحوُّل السجون-بسوء استثمارها دعوياً وتربوياً- إلى مدارس للإجرام يخرج منه السجين بعد أشهرٍ أو سنين وهو غريبٌ عن المجتمع إلا عن الإجرام والمجرمين وأوكارهم .

- تسهيل العقوبات على الجرائم الكبرى وإلغاء عقوبة القتل والاكتفاء بسجن سنواتٍ تتخفف شيئاً فشيئاً مما ينشر خطرين :

أوَّلهما : عدم قناعة أولياء المجني عليه بالعقوبة مما يدفع إلى أخذ الثأر ومن عودة الجريمة وتسلسلها في جرائم متواصلة .

وثانيهما : إغراء القاتل نفسه - بتكرار جريمته وقد اطمأن إلى ذلك العقاب الهين بالنسبة لجريمته .

ولهذا فإن هذه المجتمعات -إذا نظرت إليها بعين المجتمع الملتزم بالإسلام- مجتمعات انحراف وجريمة ، أي أنَّ هذا هو الأصل فيها ، فالسفور والتبرج والزناوهو مباحٌ بالتراضي في أغلبها، والمعاملات الماليَّة الاستغلاليَّة ، والصراع الطبقي ، واستبعاد الفضائل الدينيَّة . . . إلى آخره، كل ذلك صورُ انحراف قائمة

في تلك المجتمعات ، وهي وسيلة الجرائم الكبرى التي تعاني منها تلك المجتمعات .

أمَّا في الإسلام -ومن ثم في المجتمع المسلم كما يتجلى بأفضل صوره المعاصرة في المملكة العربيَّة السعوديَّة- فإن منهج الحماية من الجريمة والانحراف متكاملٌ قبل الانحراف وبعده، أي وقايةً منه ومواجهةً له .

ومن أبرز عناصر هذا المنهج :

١- الاحتياطات الوقائيَّة من حدوث الانحراف أو الجريمة ، ويتمثَّل هذا العنصر بصور عديدة :

مثل تقويةً الإيمانً بالله ورقابته ، واليوم الآخر وأهواله، وتعويد النفوس على حب الخير والنفور من الشرور والرذائل، وتقوية الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم ، والتعاون على البر والتقوى، ومنع المثيرات المغرية بالجريمة، بمنع الاختلاط ، والسفور ونحوها، والضغط الاجتماعي الذي يتحاشى الشخص مواجهته لوْ قارف شيئاً مما لا يرضاه هذا المجتمع .

٢- ستر الجرائم وعدم الجهر بالسوء سواء من الشخص الذي وقعتْ منه الجريمة، أو من أشخاص آخرين يكفي أن ينصحوه ويحذروه ولا يشيعوا جريمته خصوصاً إذا كانتْ إشاعتها تؤدِّي إلى تماديه معها ، أو فتح ثغرةٍ لضعاف النفوس ليسلكوا المسلك نفسه .

٣- مشروعيَّة الحدود والعقوبات التعزيريَّة التي يجد فيها المجرم أنَّ خسارته بالعقوبة أعظم من كسبه الإجرامي؛ لأنه قد تذهب نفسه أو يتشوَّهُ جسمه بسبب إقدامه على الجريمة فينكفُّ عنها .

٤- فتح باب التوبة للمجرم قبل العقاب أو بعد العقاب ليعود إلى ساحة المجتمع عضواً نافعاً نادماً على تلك العثرة التي تخلَّص منها .

٥- العناية بالأحكام والتوجيهات الإسلاميَّة التي تحقق للمجتمع المسلم تكامله المادي والأدبي وتعاطفه وتراحمه وإيمانيته وبرَّه بما يكفل لجميع الأفراد في المجتمع معيشةً طيِّبةً[١] .

وعلى ضوء العناصر السَّابقة تتشكل كل جوانب الحياة الثقافيَّة والاجتماعيَّة في عناصرَ كلُّ عنصرٍ فيها له طرفان ووسط لا تستقيم النظم البشريَّة الوضعيَّة إلا على أحد طرفيه ، قدْ توغل فيه إذا كانت مضادَّةً لنظم على الطرف الآخر ، وقد تقرب إلى الوسط رضوخاً لداعي الفطرة أو هرباً من جحيم الإجحاف بحقوق الجوانب التي من الطرف الآخر ، أمَّا القيام على الوسط قياماً عدلاً في كل العناصر فإنه شأن شريعة الله ومن ثم منهج الملتزمين بها .

وهنا تبرز المملكة العربيَّة السعوديَّة في هذا العصر محاولة القيام على هذه الوسطيَّة « العدليَّة » لتحقيق إسلاميَّتها ، لكنها بحكم بشريَّة التطبيق سيوجد قصورٌ ونقصٌ ، وحسبها أنها وجهت وجهها نحو هذه الشريعة ، وأنها تحاول بلوغ الكمال الممكن بشريّاً كلما تقدم الزمن .

---

(١) انظر : أثر تطبيق الشريعة الإسلاميَّة في حل المشكلات الاجتماعيَّة ، إبراهيم الجوير ، ص ٤٨-٤٩ ، ١٤١٥هـ ، الرياض .